الأمم المتحدة
A/80/90
الجمعية العامة
Distr.: General
5 June 2025
Arabic
Original: English

الدورة الثمانون

البند 137 من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026

الرقابة الداخلية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026

تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

موجز

يعكس هذا التقرير ملاحظات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة ومشورتها وتوصياتها بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2026. وتؤكد اللجنة من جديد رأيها بأن الرقابة الفعالة التي يمارسها المكتب ضرورية لتعزيز المساءلة وتحسين إطار الحوكمة في المنظمة. وتقر اللجنة بالتقدم الذي أحرزه المكتب في معالجة الثغرات في القدرات وتحسين العمليات الداخلية، الأمر الذي يكتسي أهمية بالغة للوفاء بولايته الرقابية. وتتوقع اللجنة أن يقوم المكتب بالتنفيذ الكامل للتوصيات المنبثقة عن الاستعراضات الخارجية الأخيرة لمهامه. وتؤكد على وجه الخصوص، على أهمية تحديد أهداف النتائج بوضوح فيما يتعلق بإدارة المخاطر، وتعزيز قياس الأداء والإبلاغ عنه من حيث النتائج والأثر على المخاطر التي تم تقييمها. وبالنظر إلى البيئة التشغيلية والمالية الحالية، تشدد اللجنة على ضرورة أن يحدد المكتب أولويات موارده على نحو استراتيجي لضمان أن تحظى المجالات العالية المخاطر بالاهتمام الكافي. وبناء على استعراضها، تدعم اللجنة وتؤيد الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026 بصيغتها المقدمة.

* A/80/50.

25-08890 (A) 160625 300625

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - أجرت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة استعراضا للميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2026، وفقا للفقرتين 2 (ج) و (د) من اختصاصاتها (انظر القرار 275/61، المرفق). وتتمثل مسؤولية اللجنة في هذا الصدد في استعراض الميزانية المقترحة للمكتب، مع أخذ خطة عمله في الحسبان، وفي تقديم توصيات إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ويتضمن هذا التقرير تعليقات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة ومشورتها وتوصياتها المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة للمكتب لعام 2026، لكي تنظر فيها كل من اللجنة الاستشارية والجمعية العامة.

2 - وعرضت شعبة تخطيط البرامج والميزانية باب الرقابة الداخلية من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026 (A/80/6 (Sect. 30)) على اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة. وتلقت اللجنة أيضا معلومات تكميلية من المكتب. وقد ساعدت تلك المعلومات مجتمعة اللجنة في استعراضها لمقترحات الميزانية.

ثانيا - استعراض الميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2026

أولويات المكتب لعام 2026

3 - أبلغ المكتب اللجنة بأن الأولويات الرئيسية لميزانية عام 2026 تشمل استعراض ما يلي: (أ) تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بركائز الإدارة، والسلام والأمن، والتنمية؛ (ب) وتعزيز ثقافة المنظمة؛ (ج) وإدارة المشتريات وسلسلة الإمداد، بما في ذلك إدارة مخاطر الغش والفساد؛ (د) وإدارة مرحلة الخفض التدريجي للبعثات؛ (هـ) وتعزيز نظام الحماية من الانتقام (حماية المبلغين عن المخالفات). وتظل هذه الأولويات متسقة مع أولويات عام 2025. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن المكتب سيواصل الاضطلاع بمبادرات شاملة في عام 2026 من قبيل: (أ) تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ (ب) وتنفيذ استراتيجيات الأمين العام بشأن المساواة بين الجنسين، والمساواة العرقية، والاستدامة البيئية، وإدماج منظور الإعاقة، والبيانات.

4 - ولتحقيق تلك الأولويات والأهداف، أُبلغت اللجنة بأن المكتب قد وضع خطط عمل قائمة على المخاطر تدعم استراتيجية المكتب العامة المتعلقة بالضمانات وتحقيق الأهداف الاستراتيجية الواردة في وثائق تخطيط البرامج. وتم ذلك من خلال النظر في مبادرات من قبيل: (أ) نتائج الإدارة المركزية للمخاطر المتعلقة بالمنظمة، بما في ذلك سجلات مخاطر الأمانة العامة وخطط معالجة المخاطر لإدارة المخاطر الاستراتيجية والنُظمية والمخاطر الخاصة بكل من الكيانات؛ (ب) واستعراض قرارات الجمعية العامة وتقارير اللجنة الاستشارية ونتائج هيئات الرقابة المستقلة الأخرى، وكذلك نتائجها الخاصة، لتحديد المخاطر الناشئة ذات الصلة والأولويات الاستراتيجية للمنظمة؛ (ج) والمناقشات مع الإدارة العليا للتأكد من فهمها لرؤى الإدارة وشواغلها وأولوياتها ومن دمجها لهذه الرؤى والمخاطر والأولويات في النهج المتبع للنظر في المخاطر؛ (د) والآراء التي أعربت عنها لجان المراجعة المستقلة ذات الصلة بشأن المخاطر المركزية والاتجاهات؛ (هـ) ووضع سجلات/ملفات المخاطر لكل كيان وللمسائل الشاملة.

5 - **وفي ضوء الاستعراضات الخارجية لشُعب المكتب، ومن أجل تحقيق أفضل الممارسات، تشجع اللجنة المكتب على استعراض وتحديث ما يلي، حسب الاقتضاء: (أ) بلورة أهدافه من حيث النتائج القابلة للقياس التي تسعى الاستراتيجيات إلى تحقيقها؛ (ب) وربط أولويات المكتب بالمنهجية القائمة على المخاطر؛ (ج) ومقاييس الأداء التي يستخدمها المكتب لإثبات مساهمته في إنجاز مسؤوليات الرقابة التي يضطلع بها الأمين العام.**

6 - وبالنسبة لفترة عام 2026، أُبلغت اللجنة بما يلي: (أ) خططت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات لإجراء 62 مهمة، وهو ما يزيد قليلا عن الـ 61 مهمة المقررة لعام 2025؛ (ب) وجدولت شعبة التفتيش والتقييم 11 مهمة، وهو ما يعادل العدد المنقح للمهام المقررة في عام 2025؛ (ج) وتوقعت شعبة التحقيقات فتح ما يقرب من 569 قضية تحقيق إجمالا، بما في ذلك 131 قضية تتعلق بالميزانية العادية، وهو ما يظل مماثلا للمستوى المتوقع لعام 2025. ومن بين هذه القضايا البالغ عددها 131 قضية، توقع المكتب أن يستكمل، باستخدام الموارد الحالية، 96 تحقيقا عاديا. وشدد المكتب كذلك على أنه يطبّق نهجا قائما على المخاطر في اختيار المهام المقررة. واختلف هذا النهج من شعبة إلى أخرى ويتم تناوله بالتفصيل في الأقسام اللاحقة.

الاحتياجات من الموارد

7 - بلغ مجموع الاحتياجات المتوقعة من الموارد للمكتب للسنة المالية 2026 من الميزانية العادية (قبل إعادة تقدير التكاليف)، ومن الموارد الأخرى المقررة والموارد الخارجة عن الميزانية، ما قدره 700 752 75 دولار مقارنة بمبلغ 100 824 72 دولار لعام 2025. ويمثل ذلك زيادة قدرها 600 928 2 دولار أو نسبة 4 في المائة إجمالا. ومن المتوقع أن تظل الموارد المتصلة بالوظائف دون تغيير، عند 292 وظيفة (انظر الجدول 1 أدناه).

الجدول 1

إجمالي الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف المخصصة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، حسب مصدر التمويل (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الموارد المالية					*الموارد المتصلة بالوظائف*				
				الفرق				*الفرق*		
	اعتمادات عام 2025	*تقديرات عام 2026*	*النسبة المئوية من مجموع ميزانية عام 2026*	*المبلغ*	*النسبة المئوية*	*اعتمادات عام 2025*	*المقترح لعام 2026*	*عدد الوظائف*	*النسبة المئوية*
ألف - الميزانية العادية	26 342,8	26 284,3	34,7	(58,5)	(0,2)	116	116	-	0,0
باء - الموارد المقررة الأخرى	31 515,9	34 503,0	45,6	2 987,1	9,5	130	130	–	0,0
جيم - الموارد الخارجة عن الميزانية	14 965,4	14 965,4	19,8	-	0,0	46	46	-	0,0
المجموع	**72 824,1**	**75 752,7**	**100**	**2 928,6**	**4,0**	**292**	**292**	**-**	**0,0**

ملاحظة: استندت أرقام الميزانية إلى الباب 30، الرقابة الداخلية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026 (A/80/6 (Sect.30))، وإلى المعلومات التكميلية ذات الصلة. وقد عُدلت الأرقام الواردة تحت بند الموارد المقررة الأخرى لتعكس الأجزاء ذات الصلة من ميزانيتين سنويتين تستخدمان الفترة المالية الممتدة من تموز/يوليه إلى حزيران/يونيه.

8 - ويبين الجدول 2 أدناه الميزانية العادية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2026 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2025. وتقدر الميزانية البرنامجية المقترحة للمكتب لعام 2026 (الميزانية العادية) بمبلغ قدره 300 284 26 دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف)، وهو ما يعكس نقصـــانا قدره 500 58 دولار، أو ما نســـبته 2,0 في المائة، مقارنة بالاعتماد البالغ 800 342 26 دولار المرصـــود لعام 2025. وظلت الموارد المتصلة بالوظائف على حالها أيضا حيث شملت 116 وظيفة.

الجدول 2

الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف المدرجة في الميزانية العادية، حسب البرنامج (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الموارد المالية					*الموارد المتصلة بالوظائف*			
				الفرق				*الفرق*	
	اعتمادات عام 2025	*تقديرات عام 2026*	*النسبة المئوية من مجموع ميزانية عام 2026*	*المبلغ*	*النسبة المئوية*	*اعتمادات عام 2025*	*تقديرات عام 2026*	*عدد الوظائف*	*النسبة المئوية*
ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة	**1 751,8**	**1 774,3**	**7**	**22,5**	**1,3**	**8**	**8**	**-**	**0,0**
باء - برنامج العمل	**23 017,6**	**23 000,1**		**(17,5)**	**(0,1)**	**101**	**101**	**-**	**0,0**
البرنامج الفرعي 1 - المراجعة الداخلية	10 132,0	10 114,5	38	(17,5)	(0,2)	44	44	-	0,0
البرنامج الفرعي 2 - التفتيش والتقييم	4 977,6	4 977,6	19	-	-	24	24	-	0,0
البرنامج الفرعي 3 - التحقيقات	7 908,0	7 908,0	30	-	-	33	33	-	0,0
جيم - تكاليف دعم البرامج	**1 573,4**	**1 509,9**	**6**	**(63,5)**	**(4,0)**	**7**	**7**	**-**	**0,0**
المجموع الفرعي	**26 342,8**	**26 284,3**	**100,0**	**(58,5)**	**(0,2)**	**116**	**116**	**-**	**0,0**

ملاحظة: استندت أرقام الميزانية إلى الباب 30، الرقابة الداخلية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026 (A/80/6 (Sect. 30))، وإلى المعلومات التكميلية ذات الصلة.

9 - وتسـلِّم اللجنة بأن النظر في مقترحات ميزانية المكتب، فيما يتعلق بالمسـتوى المحدَّد لرتب وظائف المكتب وطلبات الموارد غير المتصـلة بالوظائف، يقع ضـمن اختصـاص اللجنة الاسـتشـارية لشـؤون الإدارة والميزانية. ولذلك، تركّز اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة في استعراضـها وتعليقاتها ومشورتها على عمل المكتب وميزانيته.

ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة

10 - كما هو مبين في الجدول 2، تبلغ الموارد المالية لعام 2026 في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة ما قدره 300 774 1 دولار. وتبلغ حصة التوجيه التنفيذي والإدارة من مجموع الميزانية البرنامجية 7 في المائة، أي ما يمثل زيادة نســـبتها 1,3 في المائة مقارنة بالاعتمادات المرصـــودة لعام 2025، وإن كان من المتوقع أن تظل الموارد المتصـــلة بالوظائف عند المســـتوى نفســـه. ووفقا للمكتب، تعزى الزيادة الاســـمية المقترحة إلى الاحتياجات الإضافية تحت بند الخدمات التعاقدية لإجراء تقييم الجودة الخارجية لبرنامج المكتب بأكمله.

11 - **وتؤيد اللجنة الميزانية المقترحة للتوجيه التنفيذي والإدارة على النحو المبين في الجدول 2.**

باء - برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
شعبة المراجعة الداخلية للحسابات

أولويات شعبة المراجعة الداخلية للحسابات

12 - أُبلغت اللجنة بأن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات قد حددت لعام 2026 خمس مبادرات استراتيجية للمساهمة في تحقيق أهداف مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وهي: (أ) تعزيز أنشطة المراجعة الداخلية من أجل التوصية بإدخال تحسينات على إجراءات الرقابة الرئيسية؛ (ب) ودعم جهود الإدارة الرامية إلى تعزيز إطار المساءلة في الأمانة العامة؛ (ج) والتركيز على إدارة البيانات وأمن البيانات من خلال تحديد ورصد مهام مراجعة الحسابات التي تتناول الأولويات الشاملة في مجالات الإدارة والبرامج والاستراتيجيات؛ (د) وتعزيز عملية تخطيط العمل السنوي لضمان المواءمة مع الأولويات التنظيمية؛ (هـ) وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم الخارجي المقبل لتحسين جودة وفعالية مراجعة الحسابات.

13 - ووفقا لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، من المتوقع أن تسفر الأولويات المذكورة أعلاه عن النتائج التالية: (أ) تعزيز المساءلة والشفافية في استخدام الموارد من جانب منظمات الأمم المتحدة وكياناتها؛ (ب) وتحسين تحديد المخاطر والتخفيف من حدتها من جانب منظمات الأمم المتحدة وكياناتها؛ (ج) وتوفير ضمانات بتوخي الجودة العالية في المراجعة الداخلية للحسابات للأمين العام ورؤساء المنظمات والكيانات والدول الأعضاء بشأن كفاية وفعالية نظم إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

14 - وتحقيقا لهذه الأهداف، تبلغ الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026 للبرنامج الفرعي 1، المراجعة الداخلية للحسابات، ما قدره 500 114 10 دولار، أي 38 في المائة من مجموع الميزانية البرنامجية. ويعكس هذا المبلغ انخفاضا طفيفا عن المبلغ المعتمد لعام 2025 والبالغ 000 132 10 دولار. وسيظل عدد الوظائف كما هو عند 44 وظيفة (انظر الجدول 2).

تنفيذ خطة العمل

15 - أُبلغت اللجنة بأن الشعبة قد خططت، بالنسبة لخطة العمل لعام 2024، لتنفيذ ما مجموعه 68 مهمة، منها 41 مهمة في إطار الميزانية العادية (بما في ذلك 38 مهمة تتعلق بالضمانات و 3 مهام استشارية) و 27 مهمة ممولة من مصادر خارجة عن الميزانية (26 مهمة تتعلق بالضمانات، ومهمة استشارية واحدة). ووفقا للمكتب، كان قد أُنجز، بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، ما عدده 45 مهمة، وكانت هناك 23 مهمة قيد التنفيذ أو رُحِّلت إلى عام 2025 (انظر الجدول 3 أدناه).

16 - وبالمثل، بالنسبة لخطة عمل عام 2025، كانت الشعبة قد خططت لتنفيذ 61 مهمة: 42 مهمة تتعلق بالميزانية العادية (40 مهمة تتعلق بالضمانات، ومهمتان استشاريتان) و 19 مهمة ممولة من مصادر خارجة عن الميزانية (18 مهمة تتعلق بالضمانات، ومهمة استشارية واحدة). وبتاريخ 31 آذار/مارس 2025، كانت قد أنجزت 4 مهام، وكان هناك 40 مهمة قيد التنفيذ، و 17 مهمة لم تبدأ بعد (انظر الجدول 3).

الجدول 3

حالة تنفيذ خطة عمل شعبة المراجعة الداخلية للحسابات

	خطة عمل عام 2024	*خطة عمل عام 2025*	*خطة عمل عام 2026*
عدد المهام المرحّلة من العام الماضي	20	23	17
عدد المهام الجديدة المقررة	48	38	45
مجموع المهام	**68**	**61**	**62**
المهام المنجزة أو التي سيتم إنجازها	45	4	4
المهام الجاري تنفيذها	-	40	40
مجموع المهام التي ستُنجز في العام الحالي	**45**	**44**	**44**
المهام المرحّلة إلى العام المقبل	23	17	18

تنفيذ توصيات التقييم الخارجي

17 - أُبلغت اللجنة بأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يعمل بنشاط على تنفيذ توصيات التقييم الخارجي للجودة التي تهدف إلى تعزيز شعبة المراجعة الداخلية للحسابات بما يتماشى مع المعايير الدولية. وشملت المبادرات الرئيسية توضيح دور وكيل الأمين العام بصفته الرئيس التنفيذي لمراجعة الحسابات وتحديد مسؤوليات مدير الشعبة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ فريق عمل لتطوير استراتيجية لتحليل البيانات لتعزيز قدرات التدقيق من خلال أدوات وتقنيات متقدمة. ووفقا للمكتب، تندرج تلك الجهود في إطار التزام أوسع نطاقا بتحسين جودة مراجعة الحسابات واستجابتها.

18 - وفي سياق الأداء وإدارة المخاطر، أُبلغت اللجنة بأن التقييم أسفر عن توصيات تركز على مواءمة التوجه الاستراتيجي للشعبة مع أولويات الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، من قبيل "خطتنا المشتركة" والأمم المتحدة 2,0. وأشار المكتب إلى أنه يعمل على تعزيز نظمه المتعلقة بالتخطيط لمراجعة الحسابات وإدارتها من أجل تحسين إظهار مدى تغطية أنشطة الضمان للمخاطر على نطاق الأمانة العامة. وشمل ذلك ربط سجل الأمانة العامة للمخاطر بخطة العمل السنوية وتحسين توثيق كيفية مساهمة عمليات المراجعة الفردية في التخفيف من المخاطر. واستهدفت هذه الخطوات ضمان اتباع نهج أكثر انتظاما وشفافية في الرقابة على الأداء والمخاطر.

19 - وأشار المكتب كذلك إلى أنه يعمل على معالجة الحوكمة والكفاءة التشغيلية من خلال استكشاف الكيفية التي يمكن بها للمراجعة الداخلية للحسابات أن تدعم بيان الأمانة العامة بشأن الرقابة الداخلية وغيرها من عناصر الحوكمة. ويجري تنفيذ التحسينات لتعزيز رصد تنفيذ التوصيات، ودمج تكنولوجيا المعلومات والاعتبارات المتصلة بمخاطر البيانات في تخطيط المراجعة وتعزيز تتبع الموارد المخصصة لمهام المراجعة. ويجري تطوير أدوات من قبيل لوحات المتابعة لرصد جهود الموظفين وتكاليف السفر ودقة الجداول الزمنية لضمان استخدام أفضل للموارد وتحسين المساءلة.

20 - **وتلاحظ اللجنة أن تنفيذ توصيات التقييم الخارجي للجودة الذي أجرته شعبة المراجعة الداخلية للحسابات كان قيد التنفيذ، وأن التاريخ المستهدف لتنفيذ هذه التوصيات بالكامل هو 31 كانون الأول/ديسمبر 2025. وتحث اللجنة المكتب على ضمان التزام الشعبة بالموعد النهائي لتنفيذ هذه التوصيات الهامة. وتدعو اللجنة أيضا المكتب إلى تزويد اللجنة بتقييم لأثر تنفيذ تلك التوصيات على عمل الشعبة.**

عملية تخطيط العمل القائم على المخاطر وتحليل القدرات

21 - واصلت اللجنة إجراء مناقشات مع المكتب بشأن عملية تخطيط العمل القائم على المخاطر الخاصة بالمكتب والتحقق من مدى قيام شعبة المراجعة الداخلية للحسابات بأخذ تغطية المخاطر المؤسسية في الحسبان لدى تحديد مستوى المخاطر لأغراض المراجعة، ومستوى الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج العمل. وتواصل اللجنة الدعوة إلى اعتبار استخدام تقييمات المخاطر لتحديد أولويات موارد مراجعة الحسابات وتخصيص تلك الموارد ممارسة من أفضل الممارسات، وهذا موقف أيدته اللجنة في تقاريرها السابقة عن ميزانية المكتب. وفي هذا الصدد، أبلغ المكتب اللجنة بأن الشعبة قامت مؤخرا، في إطار عملية التخطيط القائم على المخاطر لعام 2025، بإعادة تأكيد استراتيجية الضمانات الخاصة بها من خلال تقييمات وتحليلات المخاطر على مستوى الأمانة العامة والكيانات. ووفقا للمكتب، لا تزال استراتيجية الضمانات تستند إلى أفق مدته خمس سنوات، يغطي المخاطر المتوسطة كل خمس سنوات والمخاطر العالية كل ثلاث سنوات. ولاحظ المكتب أن الشعبة تقوم، لدى وضع خطة العمل التي تنفّذ الاستراتيجية العامة للضمانات، بدراسة المهام المنجزة على مدى السنتين السابقتين وتحديد المهام المزمع الاضطلاع بها على مدى السنوات الثلاث المقبلة لكفالة تغطية المخاطر على النحو المقرر. وكما هو مذكور في الفقرة 6 أعلاه، وفيما يتعلّق بخطة عمل عام 2026، اعتزمت الشعبة إنجاز 62 مهمة (43 مهمة ممولة من الميزانية العادية و 19 مهمة ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية)، وهو عدد يفوق قليلا عدد المهام الـ 61 المخطط لها لعام 2025.

22 - وأُبلغت اللجنة أيضا بأولويات خطة عمل الشعبة لفترة السنتين 2025-2026، بما في ذلك أن أكثر من نصف جميع المهام (63 في المائة) سيتناول إدارة أداء البرامج، وتفويض السلطة، والمشتريات وسلسلة الإمداد (انظر الشكل الأول أدناه).

الشكل الأول

أولويات خطة عمل شعبة المراجعة الداخلية للحسابات (2025-2026)

(النسبة المئوية)

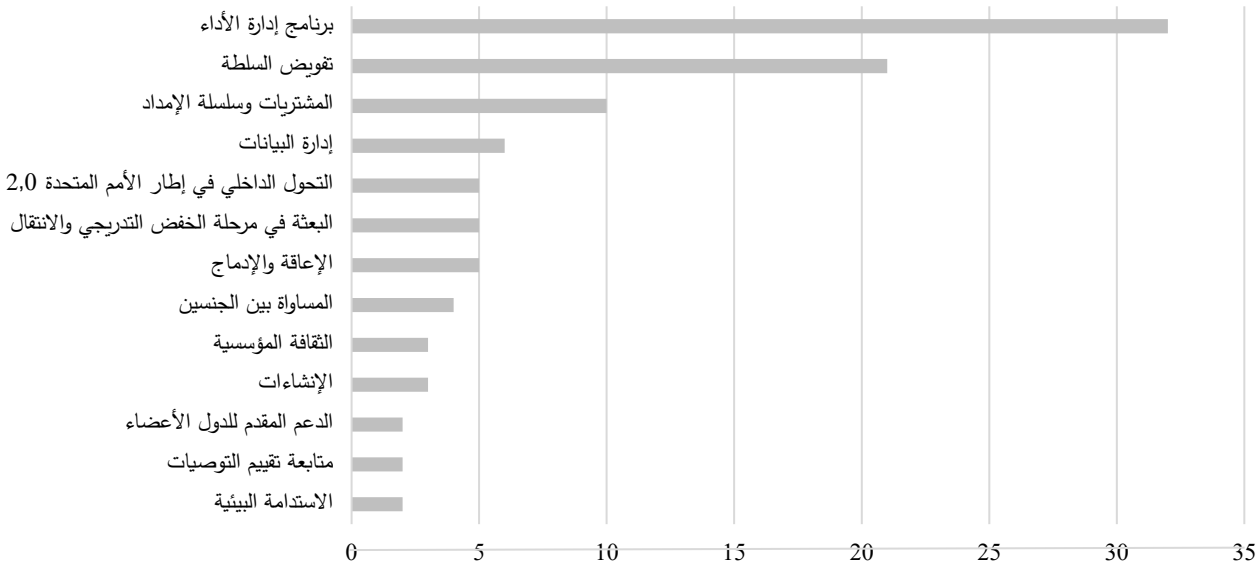

المصدر: بيانات مكتب خدمات الرقابة الداخلية المقدمة إلى اللجنة.

23 - وبيّنت الشعبة أيضا كيفية تغطية المخاطر التي تواجهها الأمانة العامة من خلال المهام المنفذة خلال الفترة (انظر الشكل الثاني أدناه). **وتلاحظ اللجنة أن أنشطة المراجعة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومخاطر إدارة البيانات تشكل الحصة الأكبر من عمل الشعبة.**

الشكل الثاني

الصلة بين المخاطر التي تواجهها الأمانة العامة ومهام شعبة المراجعة الداخلية للحسابات

(النسبة المئوية)

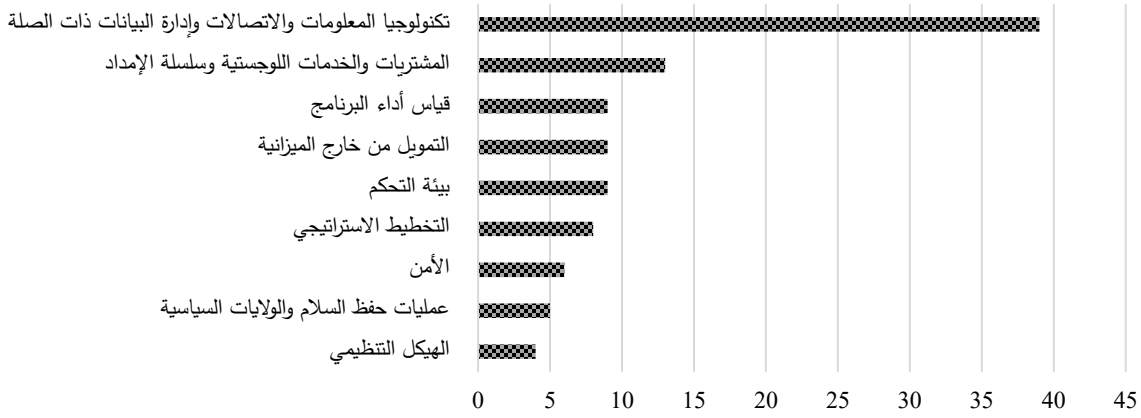

المصدر: بيانات مكتب خدمات الرقابة الداخلية المقدمة إلى اللجنة.

24 - واستفسرت اللجنة عن الفجوة القائمة بين تقييم المخاطر والمجالات ذات الأولوية، على النحو المبين في فئات الإدارة المركزية للمخاطر الواردة في سجل مخاطر الأمانة العامة. وردا على ذلك، أبلغ المكتب اللجنة بأن معظم المهام التي خططت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات للقيام بها ستشمل على الأقل بعض الفحص لمخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة البيانات ضمن نطاقها. وعكس هذا الأمر الاعتماد المتزايد على البيانات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشارهما من أجل تنفيذ البرامج بفعالية في المنظمة، وكذلك مستوى المخاطر ذات الصلة.

25 - **وتشجع اللجنة المكتب على إظهار الصلة بين تحديد أولويات خطة العمل والمخاطر الحرجة التي تواجهها المنظمة.**

26 - وقام المكتب، في سياق منهجيته المتّبعة لتخطيط العمل، بإبلاغ اللجنة بأن الشعبة قد نظرت، في إطار تحليل الثغرات في القدرات، في الموارد اللازمة للاضطلاع بالمهام المدرجة في استراتيجية خطة العمل الحالية (2025)، وذلك في ضوء الوظائف المعتمدة ومعدلات الشواغر. ووفقا للمكتب، فإن الفجوة في قدرات الشعبة مثلت الموارد الإضافية اللازمة لتغطية المخاطر بما يتماشى مع الاستراتيجية المعتمدة.

27 - ولاحظ المكتب أنه، بعد أخذ الشواغر المدرجة في الميزانية في الحسبان، تبيّن وجود نقص صافٍ قدره خمس وظائف في إطار الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية. ووفقا للمكتب، لا يلزم توفير موارد إضافية ضمن ميزانية عام 2026. وبدلا من ذلك، سيُدار هذا النقص عن طريق ما يلي: (أ) الجهود المبذولة حاليا لملء الوظائف الشاغرة؛ (ب) وإعادة تحديد نطاق المهام، إذا لزم الأمر؛ (ج) وتحديد فرص

العمل مع أفرقة المراجعة الأخرى في الشـــعبة لتعميم تغطية المخاطر المتصـــلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المهام الأخرى المدرجة في خطة العمل.

28 - **وتقر اللجنة بالجهود التي يبذلها المكتب للاضطلاع بأنشطة شعبة المراجعة الداخلية للحسابات وفقا للاســـتراتيجية المعتمدة. وتحث اللجنة المكتب على مواصـــلة تحديد أولويات مهامه من الناحية الاستراتيجية، بما يكفل توجيه الموارد المتاحة نحو المجالات التي تنطوي على أكبر قدر من المخاطر والأثر، وبالتالي زيادة فعالية وأهمية أنشطته إلى أقصى حد. وتؤيد اللجنة الميزانية البرنامجية المقترحة، التي يُدعى في إطارها إلى رصد ميزانية قدرها 500 114 10 دولار للاستمرار في تنفيذ أنشطة المكتب وتمويل مستوى من الموارد المتعلقة بالوظائف قدره 44 وظيفة للشعبة، على النحو المبين في الجدول 1 أعلاه.**

البرنامج الفرعي 2
شعبة التفتيش والتقييم

أولويات شعبة التفتيش والتقييم

29 - أُبلغت اللجنة بأن أولويات شـعبة التقييم المسـتقل لعام 2026 تشـمل تعزيز أهمية وكفاءة وفعالية وأثر تنفيذ البرامج والولايات التشريعية داخل المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، هدفت الشعبة إلى تعزيز عملية صنع القرار والمساءلة والتعلم.

30 - ومن أجل تحقيق هذه الأولويات، تخطط الشـــعبة للقيام بما يلي: (أ) إجراء تقييمات تركز على النتائج التي تحققها كيانات الأمانة العامة على مسـتوى البرامج الفرعية في مجالات السـلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساعدة الإنسانية؛ (ب) ودعم المساءلة عن تحسين البرامج من خلال رصد تنفيذ توصـيات التقييم ونتائجه، بسـبل منها إجراء اسـتعراضـات كل ثلاث سـنوات لتقارير التقييم التي يقدمها المكتب؛ (ج) وإدماج استراتيجيات الأمين العام الشاملة في تصميم التقييم وتنفيذه؛ (د) وصقل المنهجية التي تتبعها في التفتيش والتقييم ومواصـــلة تطوير وتعزيز أســـاليب تصـــميم التقييم وجمع البيانات وتحليلها؛ (هـ) وتوفير التوجيه المنهجي في مجال التقييم ودعم ضمان الجودة لكيانات الأمانة العامة وللمنظمة برمتها؛ (و) وتعزيز تبادل المعارف المتعلقة بالتقييم من خلال إصـــدار تقرير فترة الســـنتين المتعلق بتعزيز التقييم، وكذلك إعداد رســـائل إخبارية عن التقييم وتقارير توليفية عن التقييم؛ (ز) ودعم التقييم على نطاق المنظومة من خلال التعاون مع مكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المســـتدامة. وأشـارت الشـعبة كذلك إلى أن تلك الخطط توضـع من خلال تخطيطها القائم على أسـاس الوعي بالمخاطر على النحو المبين بتفصيل أكبر أدناه.

31 - ووفقا للمكتب، من المتوقع أن يسـفر العمل المخطط له عما يلي: (أ) زيادة التعلم والمسـاءلة لدى كيانات الأمانة العامة من أجل تحقيق النتائج المقررة للبرامج والبرامج الفرعية؛ (ب) وتعزيز القدرة على التقييم والأداء؛ (ج) وزيادة اسـتخدام نتائج التقييم لإرشـاد تخطيط البرامج وتحقيق النتائج في المنظمة. وعلى النحو المبين في الجـدول 2 أعلاه، وبغيـة تحقيق الأولويـات المـذكورة أعلاه، تبلغ الميزانيـة البرنـامجيـة المقترحـة لعام 2026 في إطار البرنامج الفرعي 2، التفتيش والتقييم، ما قدره 600 977 4 دولار، أي 19 في المائة من مجموع الميزانية المقترحة للمكتب، وتعادل اعتمادات عام 2025. وظلت الموارد المتصلة بالوظائف على حالها أيضا حيث شملت 24 وظيفة.

تنفيذ خطة العمل

32 - أبلغ المكتب اللجنةَ بأن عام 2024 شـهد إنجاز 12 مهمة ممولة من الميزانية العادية ومن الموارد الخارجة عن الميزانية. وشملت هذه المهام 10 مهام بدأت في عام 2023 وأُنجزت في عام 2024، ومهمتين بدأتا وأُنجزتا في عام 2024. وهناك 10 مهام متبقية كانت قد بدأت في عام 2024 ومن المقرر إنجازها في عام 2025 (انظر الجدول 4 أدناه).

الجدول 4

حالة تنفيذ خطة عمل شعبة التقييم المستقل حتى نيسان/أبريل 2025

	خطة عمل عام 2024	*خطة عمل عام 2025*	*خطة عمل عام 2026*
بدأت في سـنة الميزانية السـابقة وأُنجزت في سـنة الميزانية الحالية	9	10	11
بدأت ومن المتوقع أن تُنجز في سنة الميزانية الحالية	3	1	-
إجمالي المهام المنجزة في سنة الميزانية	**12**	**11**	**11**
بدأت في سـنة الميزانية الحالية ومن المتوقع أن تُنجز في سنة الميزانية المقبلة	10	11	10[أ]
إجمالي المهام المقررة	**22**	**22**	**21**

(أ) سيتم تأكيد التقديرات الإرشادية خلال استعراض خطة العمل في الربع الثالث من عام 2025.

33 - وفيما يتعلق بخطة العمل لعام 2025، أُبلغت اللجنة بأنه من المقرر إنجاز 11 مهمة في عام 2025، بما في ذلك 10 مهام تم ترحيلها من عام 2024. وبالإضافة إلى ذلك، من المقرر أن تُنجز في عام 2026 ست مهام بدأت في عام 2025. ومن بين هذه المهام، أُنجزت أربع مهام بالفعل:

(أ) تقييم شراكات الأمانة العامة دعما لأهداف التنمية المستدامة؛

(ب) تقييم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛

(ج) تقرير فترة السنتين بشأن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييمات على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات؛

(د) الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

34 - ولاحظ المكتب كذلك أن الشعبة تعتزم بدء المهام الست المتبقية في عام 2025 لإنجازها في عام 2026 (انظر الجدول 4).

تنفيذ توصيات التقييم الخارجي

35 - أُبلغت اللجنة بأن التقييم الخارجي للجودة الذي أجرته شعبة التقييم المستقل قد أُنجز وأن تنفيذ خطة عمل التوصيات ذات الصلة جارٍ. ووفقا للمكتب، أسفر التقييم عن سبع توصيات شاملة، تركز على مجالات الاتصالات، وأساليب التقييم، وتتبع الفائدة، وتخطيط العمل، ودعم التقييم، وتركيز التقييم، والكفاءة العامة.

وتضمنت خطة العمل عدة مبادرات قيد التنفيذ بالفعل، من قبيل: مراجعة نظرية التغيير الخاصة بالشعبة؛ ووضع مبادئ توجيهية لتحقيق التوازن بين المساءلة وأهداف التعلم؛ وتعزيز المنهجيات الخاصة بتصميم التقييم وتقييمات طرائق عمل البرامج؛ وتعزيز آليات تتبع فائدة تقارير التقييم.

36 - **وتلاحظ اللجنة أن التقييم الخارجي للجودة الذي أجرته الشعبة قد أُنجز ويجري تنفيذ خطة عمل. وفي حين تم بالفعل إطلاق العديد من المبادرات - مثل مراجعة نظرية التغيير وتعزيز منهجيات التقييم - هناك حاجة إلى اتباع نهج منظم لضمان تنفيذ هذه الجهود بفعالية وتحقيق تحسينات قابلة للقياس. وستواصل اللجنة المتابعة مع المكتب بشأن التقدم المحرز في هذا الصدد.**

تقييم المخاطر وعملية تخطيط العمل لعام 2026

37 - أبلغ المكتب اللجنةَ أن خطة العمل لعام 2026 لا تزال تركّز على مستوى نتائج البرامج الفرعية، وأنها تستند إلى خمسة معايير رئيسية للمخاطر، وهي: الموارد، وتقييم الكيان، والتغطية الرقابية، وتقييم المخاطر الذي يجريه المكتب، والأهمية الاستراتيجية. وأتاح المعياران النوعيان الأخيران للمكتب تحديد البرامج الفرعية التي تشكل خطرا مباشرا بقدر أكبر أو خطرا أعلى، مما يتطلب تقييمها في الدورتين المقبلتين.

38 - وأُبلغت اللجنة كذلك بأن الشعبة قد حددت 74 موضوعا قابلا للتقييم. وقد اختيرت تلك المواضيع على افتراض أن وحدة التقييم ستكون على مستوى الكيان، مع الإشارة إلى أن بعض الكيانات قد يتطلب أكثر من تقييم واحد لتغطية جميع المخاطر المرتبطة بالكيان بسبب ولايته و/أو ميزانيته و/أو تعقيدات برنامجه و/أو ميزانيته. وأُبلغت اللجنة كذلك بأنه، مع أخذ معدل الشواغر في الحسبان، لن يكون بمقدور الموظفين المتاحين في الشعبة إنجاز عدد التقييمات المطلوبة لدورة التغطية المقررة التي تمتد على فترة ثماني سنوات. وأُبلغت اللجنة بأنه من أجل تلبية هذا المطلب، ستحتاج الشعبة إلى حوالي سبع وظائف إضافية. ومع ذلك، لم تُطلب أي وظائف إضافية في هذا الوقت.

39 - واستفسرت اللجنة من المكتب عن أثر النقص في القدرات على عمل الشعبة وعلى قدرتها على تغطية البرامج الفرعية ذات المخاطر العالية جدا أو العالية خلال دورة مدتها ثماني سنوات. وذكر المكتب أنه بدون الموظفين السبعة، ستجري الشعبة عددا أقل من التقييمات، مما يعني أن التغطية ستستغرق وقتا أطول من دورة الثماني سنوات المتوقعة.

40 - وأبلغ المكتب اللجنةَ بأنه يعتزم اتخاذ التدابير التخفيفية التالية، لمعالجة هذه الفجوة: (أ) الاستفادة بشكل أكبر من طرائق التقييم الإضافية، من قبيل عمليات التفتيش والتوليف، من أجل زيادة الكفاءة؛ (ب) والتركيز على الكيانات والمواضيع الشاملة التي تعتبر ذات مخاطر عالية في دورة مدتها ثماني سنوات؛ (ج) ومواصلة الاضطلاع بمهام مختلطة تشمل أنشطة حفظ السلام والأنشطة غير المتعلقة بحفظ السلام؛ (د) وتعزيز قدرات التقييم على مستوى الكيانات داخل الأمانة العامة من خلال التوجيه المنهجي والدعم الفني.

41 - **وتقر اللجنة بالنهج الاستباقي الذي اتبعته شعبة التفتيش والتقييم في معالجة القيود المفروضة على القدرات مع الحفاظ على التزامها بالتقييم الشامل. وقد وضعت الشعبة الخطة المذكورة أعلاه لسد الفجوة في الموارد. واستنادا إلى ما سبق، تؤيد اللجنة طلب الموارد لعام 2026 من أجل شعبة التفتيش والتقييم بصيغته المقدمة، مع الإقرار بالحاجة إلى الحفاظ على وظائف الرقابة الحيوية. وفي الوقت نفسه، كما كان الحال مع شعبة المراجعة الداخلية للحسابات، تحث اللجنة المكتب على مواصلة تحديد أولويات**

مهامه من الناحية الاستراتيجية، بما يكفل توجيه الموارد المتاحة نحو المجالات التي تنطوي على أكبر قدر من المخاطر والأثر، وبالتالي زيادة فعالية وأهمية أنشطته إلى أقصى حد.

البرنامج الفرعي 3
شعبة التحقيقات

أولويات شعبة التحقيقات

42 - أُبلغت اللجنة بأن هدف شعبة التحقيقات هو المساهمة في تعزيز المساءلة والسلوك الأخلاقي داخل المنظمة. وبغية تحقيق هذه الأهداف، أُبلغت اللجنة بأن الشعبة تعتزم القيام بما يلي: (أ) تلقي جميع الشكاوى وتسجيلها؛ (ب) والتحقيق في بلاغات الانتهاكات؛ (ج) والتمكين من منع سوء السلوك والاستجابة للشكاوى المقدمة بشأنه؛ (د) ودعم قدرات وإمكانيات التحقيق لدى الكيانات التي أجرت تحقيقات تندرج في إطار الفئة الأولى[1].

43 - وفي إطار استعراض الميزانية العادية للشعبة، لا تزال اللجنة أيضا مدركة لموقف المكتب بأن خطة القوة العاملة/تحليل القدرات، وتحليل الموارد فيما يتعلق بشعبة التحقيقات، هي أمور تستند إلى حافظة التحقيقات بأكملها أكثر من استنادها إلى مصدر التمويل.

44 - واستعرضت اللجنة تحليلات الاتجاهات التي قدمتها شعبة التحقيقات، والتي، وفقا للمكتب، استُرشد بها في وضع خطة عمل السنة المالية 2026. وفحصت اللجنة البيانات المتعلقة بمستويات القضايا الواردة للتحقيق فيها والإحالات والقضايا المفتوحة. ولوحظ أن القضايا الواردة للتحقيق فيها في عام 2025 في طريقها لبلوغ مستويات قياسية، حيث وردت 436 قضية بالفعل بحلول نهاية آذار/مارس. وبناء على هذا المسار، من المتوقع أن تتلقى الشعبة ما مجموعه 895 1 قضية بحلول نهاية العام - متجاوزة بذلك عدد القضايا التي تلقتها في عام 2024 والبالغ 847 1 قضية. ومن بين هذه القضايا، من المتوقع أن تُعاد إحالة ما يقرب من 800 قضية إلى الإدارة (مقارنة بـ 761 قضية في عام 2024)، في حين من المتوقع أن يفتح المكتب 569 قضية للتحقيق فيها (مقارنة بـ 543 قضية في العام الماضي). ومن المتوقع أن يساهم هذا الاتجاه التصاعدي في تزايد القضايا المتراكمة (انظر الشكل الثالث أدناه).

(1) وفقا لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، تندرج القضايا الشديدة الخطورة والمعقدة والقضايا الجنائية الخطيرة في إطار الفئة الأولى (انظر A/58/708، الفقرة 26).

الشكل الثالث

الاتجاهات في القضايا الواردة إلى شعبة التحقيقات

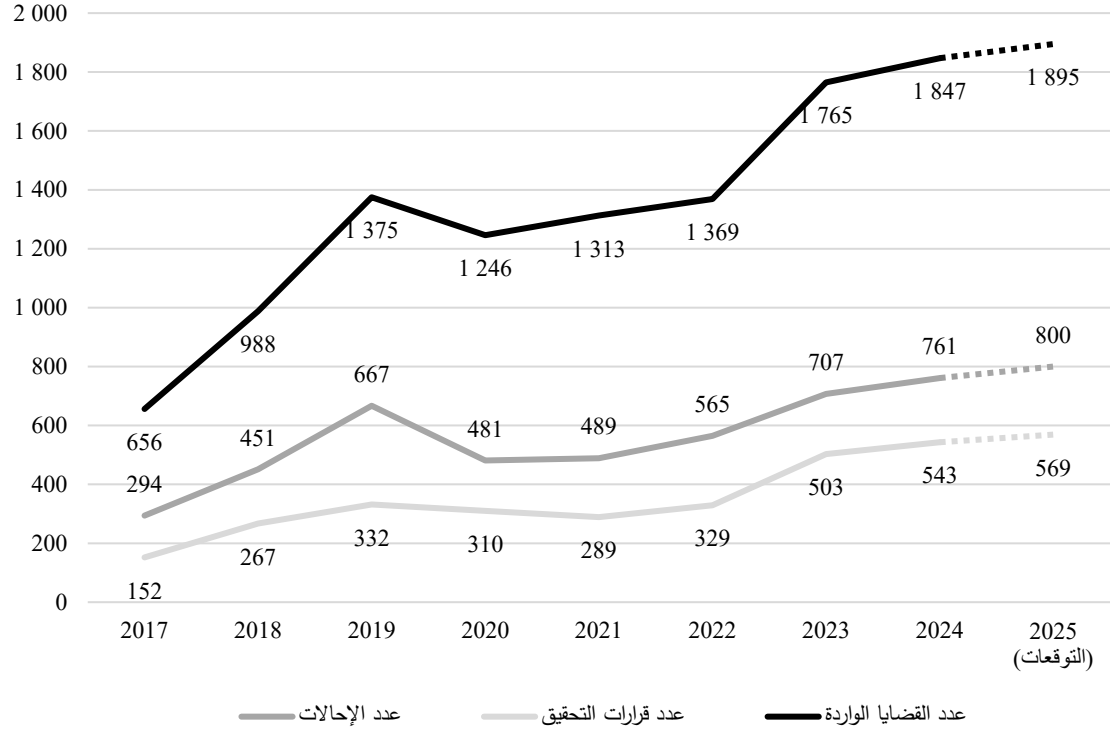

المصدر: بيانات مكتب خدمات الرقابة الداخلية المقدمة إلى اللجنة.

45 - **تكرر اللجنة الإعراب عن شواغلها إزاء الاتجاه التصاعدي في عدد الشكاوى التي تتلقاها شعبة التحقيقات، والتي من المتوقع أن تصل إلى مستوى قياسي في عام 2025. وعلى الرغم من التوصيات السابقة بتحديد الأسباب الجذرية لهذه الزيادة ومعالجتها، لا يزال حجم القضايا في ازدياد، مما يسهم في تزايد القضايا المتراكمة ويشكل ضغطا مستمرا على موارد التحقيق. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن يجري المكتب تحليلا لعبء القضايا المعروضة عليه لاكتساب رؤى متعمّقة بشأن الأسباب الجذرية المحتملة. وينبغي أن يتجاوز هذا التحليل الاتجاهات السطحية وأن يفحص العوامل المنهجية والتنظيمية والسلوكية التي تساهم في زيادة عبء القضايا. وبعد إجراء هذا التحليل، يُشجع المكتب على التنسيق مع الإدارة وأصحاب المصلحة الآخرين لمناقشة العوامل التي تسهم في استمرار تزايد عبء القضايا. وفي غضون ذلك، توصي اللجنة كذلك بأن يواصل المكتب إعطاء الأولوية للقضايا العالية المخاطر والشديدة التأثير لكي يدير على نحو أكثر فعالية القضايا المتراكمة المتزايدة، مع استكشاف الفرص لتبسيط عمليات التحقيق.**

46 - وأُبلغت اللجنة كذلك بأن الغش والفساد لا يزالان أكثر أنواع سوء السلوك التي يجري التحقيق فيها حيث إن 60 في المائة من التحقيقات المفتوحة تتعلق إما بسوء سلوك متصل بالغش والفساد أو بسوء سلوك متصل بالموظفين (انظر الشكل الرابع أدناه).

الشكل الرابع

التحقيقات المفتوحة

النسبة المئوية

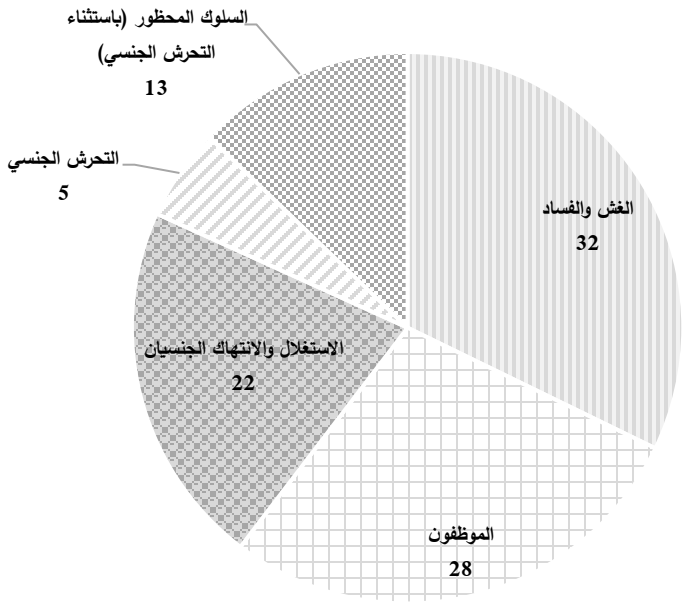

المصدر: بيانات مكتب خدمات الرقابة الداخلية المقدمة إلى اللجنة.

47 - وتلاحظ اللجنة أن سوء السلوك المتصل بالغش والفساد وسوء السلوك المتصل بالموظفين لا يزالان يشكلان النسبة الأكبر من حجم القضايا المعروضة على شعبة التحقيقات. ويشير هذا الاتجاه المستمر إلى وجود نقاط ضعف محتملة في الضوابط الداخلية والثقافة الأخلاقية وآليات المساءلة في المنظمة.

48 - **وبناء على ما ورد أعلاه، توصي اللجنة بما يلي: (أ) أن يجري المكتب تقييمات محددة الأهداف للمخاطر في المجالات والإدارات التي تكثر فيها ادعاءات الغش والفساد من أجل تحديد نقاط ضعف معيّنة في الرقابة والوقوف على المخاطر التشغيلية المحددة؛ (ب) وأن يقوم المكتب، استنادا إلى تقييمه، بتقديم توصيات محددة بشأن الاستراتيجيات الوقائية التي ينبغي تعزيزها، والتي من المحتمل أن تشمل تعزيز التدريب في مجال الأخلاقيات، وحملات التوعية، والترويج لثقافة النزاهة والمساءلة على جميع مستويات المنظمة؛ (ج) وأن تعطي الإدارة الأولوية لتنفيذ ضوابط داخلية وآليات رصد قوية، ولا سيما في المجالات التشغيلية العالية المخاطر مثل المشتريات والشؤون المالية والموارد البشرية؛ (د) وأن يتعاون المكتب والإدارة على تطوير مؤشرات الإنذار المبكر وأدوات تحليل البيانات للكشف عن أنماط سوء السلوك قبل أن تتفاقم وتتحول إلى تحقيقات كاملة.**

49 - وأُبلغت اللجنة بأنه على الرغم من الزيادة في عدد القضايا الواردة للتحقيق فيها وفي التحقيقات الجديدة، تشهد المدد التي تظل القضايا مفتوحة أثناءها ووقت إنجازها انخفاضا منذ عام 2024، وأنه تم اتخاذ تدابير لمعالجة مسألة حسن توقيت عملية ضمان الجودة للتقارير. **وتلاحظ اللجنة هذا التطور وستواصل استعراض هذا التقدم في ضوء جودة العمل ومصفوفات الأداء الأخرى.**

تحليل الفجوة في القدرات

50 - أبلغ المكتب اللجنةَ بأن عدد التحقيقات المفتوحة ما زال ينمو بوتيرة تتجاوز نمو الموارد. ووفقا للمكتب، تعالج شعبة التحقيقات الآن أكثر من ثلاثة أضعاف عدد الشكاوى المتعلقة بسوء السلوك المزعوم مقارنة بما كانت تعالجه قبل بضع سنوات، وهي تقوم بفتح أعداد قياسية من القضايا للتحقيق فيها، وبإصدار أعدادا قياسية من تقارير التحقيق. وعند تحديد الفجوة في قدرات شعبة التحقيقات لعام 2026، أبلغ المكتبُ اللجنةَ بافتراضي التخطيط المستخدميّن، وهما: (أ) معدّل شواغر قدره 10 في المائة؛ (ب) وتولّي كل محقق ما متوسطه خمسة تحقيقات مفتوحة وإنجازه ستة تحقيقات في السنة.

51 - وفيما يتعلق بعام 2026، أُبلغت اللجنة بأن المكتب يتوقع أن يبلغ عدد قضايا التحقيق 131 قضية تتعلق بالميزانية العادية، وهو ما يشكّل ارتفاعا من 110 قضايا متوقعة لعام 2025. ووفقا للمكتب، فإن التحقيق في 131 قضية سيتطلب سبعة إلى ثمانية محققين إضافيين.

52 - **وبناء على ما ورد في الفقرة 45 أعلاه، لا تزال اللجنة ترى أن معالجة الفجوة في القدرات وحدها قد لا تكون كافية. وتوصي اللجنة أيضا بإضفاء الطابع الرسمي على إطار لتحديد الأولويات قائم على المخاطر، مما يمكّن الشعبة من تركيز مواردها المحدودة على القضايا ذات الأثر الكبير والمخاطر العالية، كتلك التي تنطوي على الغش والفساد وسوء السلوك المنهجي للموظفين. وفي ضوء ما ورد أعلاه، ونظرا للحالة المالية السائدة، تؤيد اللجنة مستويات الموارد البالغة 000 908 7 دولار، على النحو المبين في الجدول 2 أعلاه.**

جيم - دعم البرامج

53 - من المتوقع أن تظل الميزانية المقترحة البالغة 900 509 1 دولار لدعم البرامج، والتي تمثل 5,8 في المائة من إجمالي الميزانية العادية، للسنة المالية 2026، والموارد المخصصة للوظائف، دون تغيير. **وتؤيد اللجنة الميزانية المقترحة للدعم البرنامجي على النحو المبين في الجدول 2.**

ثالثا - خاتمة

54 - يتشرف أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بتقديم هذا التقرير، الذي يتضمن تعليقات اللجنة وتوصياتها، لكي تنظر فيه الجمعية العامة.

(توقيع) أنطون ف. **كوسيانينكو**
رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) سوريش ر. **شارما**
نائب رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) دوروثي أ. **برادلي**
عضوة اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) جانيت **فرانزل**
عضوة اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) إريك أو. **أوساي**
عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة